

Distr.: General
8 December 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى القرار الذي اتخذته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته الأربعين المعقودة في أديس أبابا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وإلى قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الذي أنشئ بموجبه فريق عامل دولي لمساعدة حكومة كوت ديفوار في تنفيذ برنامجها ولتوطيد وتعزيز آليات المتابعة القائمة.

وتجدون طيه البيان الذي أصدره الفريق العامل الدولي عقب اجتماعه الثاني الذي عقد في أبيدجان في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. (انظر المرفق)
وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا البيان.

(توقيع) كوفي ع. عنان



المرفق

[الأصل: بالفرنسية]

الفريق العامل الدولي - الاجتماع الثاني، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

البيان الختامي

- ١ - عقد الفريق العامل الدولي الوزاري المعني بكوت ديفوار اجتماعه الثاني يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في أبيدجان.
- ٢ - وحدير بالتذكير أنه في أعقاب الاجتماع الأول للفريق المعقود في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أعرب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في بيان رئاسي مؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ عن تأييده الكامل للفريق وللأعمال التي يضطلع بها.
- ٣ - واشترك في رئاسة هذا الاجتماع الثاني سعادة السيد أولوييمي أدينجي، وزير خارجية نيجيريا، وسعادة السيد بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، بحضور وزراء من النيجر وجنوب أفريقيا وفرنسا، والممثل السامي للأمم المتحدة المعني بالانتخابات، وممثلي بنن وغانا وغينيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والبنك الدولي.
- ٤ - ويعرب الفريق عن امتنانه للرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووسيط الاتحاد الأفريقي لتعيين سعادة السيد شارل كونان باني رئيسا للوزراء خلال المرحلة الانتقالية. وقد شارك رئيس الوزراء الجديد في افتتاح اجتماع الفريق هذا.
- ٥ - وهنأ الفريق السيد كونان باني، على تعيينه، وأكد له تأييده التام. ويرجو الفريق العامل الدولي، في هذا الصدد، من فريق الوساطة أن يتحقق من أن رئيس الوزراء يتمتع بكامل السلطات وكافة الموارد التي تنص عليها الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) والتي أعيد تأكيدها في البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وأن يبلغه بما توصل إليه من استنتاجات.
- ٦ - وستنتهي مدة ولاية الجمعية الوطنية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي انتظار نتائج مشاورات الأطراف الإيفوارية المنصوص عليها في الفقرة ١١ من القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، وإذا تبين أنه يلزم إصدار تشريعات من أجل تنفيذ برنامج الحكومة تنفيذًا

فعليا وعاجلا خلال الفترة الانتقالية المنصوص عليها في القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، ستعتمد الحكومة على وجه السرعة، في مجلس وزاري، القرارات التي سيقدمها إثر ذلك رئيس الوزراء في غضون يومين إلى رئيس الدولة الذي يتعين عليه إصدارها في أجل أقصاه خمسة أيام.

٧ - وحيث أن اللجنة الانتخابية المستقلة لم تباشر بعد مهامها، فإن الفريق يأسف للتأخير الطارئ على العملية الانتخابية ويؤكد الخطر الذي ينطوي على ذلك فيما يتعلق بإجراء الانتخابات في الآجال المحددة. ويعرب الفريق عن دعمه الكامل للممثل السامي بشأن المشاورات التي بادر بإجرائها من أجل تمكين اللجنة الانتخابية المستقلة من مباشرة أعمالها دون تأخير واللجوء، إن اقتضى الحال، إلى سلطات التحكيم فيما يتعلق بتشكيل مكتبها، وفقا للقرارين ١٦٠٣ (٢٠٠٥) و١٦٣٣ (٢٠٠٥) وللبان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ويعيد الفريق تأكيد استعداد فريق الوساطة لإتاحة كل المساعدة اللازمة للمثل السامي المعني بالانتخابات.

٨ - ويلاحظ الفريق أن مجلس الأمن أكد من جديد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر استعداده للقيام، بالتشاور الوثيق مع وساطة الاتحاد الأفريقي، بفرض فرادى التدابير على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) وفي القرار ١٦٣٣. ويذكر بأن هذه التدابير تستهدف الأفراد الذين (أ) يعرقلون مسيرة عملية السلام، (ب) ويتحملون مسؤولية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي في كوت ديفوار، (ج) ويجرضون علنا على الكراهية والعنف، فضلا عن أي جهات من الأشخاص أو الكيانات التي (د) يثبت انتهاكها للحظر المفروض على الأسلحة. ويعرب الفريق عن عزمه الأكيد، في إطار ولاية تقييم ورصد ومتابعة التقدم المحرز الموكلة إليه، على تيسير مهمة الإسراع بتخطي كل عائق أمام العملية أو تباطؤ فيها. وهو مستعد لكي يعتبر أي استهداف أو عرقلة لعمل الأمم المتحدة أو القوات المحايدة أو مجلس الأمن أو الفريق نفسه عملا يدل على معارضة الجهات التي تقوم به للعملية. ويحث الفريق وسائط الإعلام الإيفوارية على الإحجام عن تقديم أي مواد إعلامية عن طريق النشر أو الإذاعة أو التلفزيون من شأنها أن تقوض عملية السلام والمصالحة. ويشجع رئيس الوزراء على اتخاذ تدابير على سبيل الاستعجال ترمي إلى تحسين البيئة الإعلامية. ولا تعفي إمكانية اللجوء إلى اتخاذ تدابير فردية موجهة فيما يخص جميع الجرائم المصنفة كجرائم جنائية، من المتابعة أمام الهيئات القضائية المختصة سواء منها الإيفوارية أو الأجنبية أو الدولية.

٩ - ويلاحظ الفريق أن فريق الوساطة اليومية الذي يشترك في رئاسته كل من جنوب أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام ويضم الممثل السامي للأمم المتحدة المعني بالانتخابات فضلا عن ممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يجتمع بشكل منتظم ويتابع على نحو فعلي تطور عملية السلام. ويلاحظ بقلق المناورات والممارسات المتعارضة مع تلك العملية فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي سجلها فريق الوساطة. ويحيط الفريق علما بالتوصيات التي قدمها فريق الوساطة في تقريره الأول ويدعوه من جديد إلى أن يبلغ الفريق عن أي عائق أمام عملية السلام.

١٠ - واستكمل الفريق خريطة الطريق الرامية إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة وشفافة في أقرب وقت ممكن وعلى أبعد تقدير في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتتمحور خريطة الطريق هذه حول العناصر التالية: الإدارة والعملية السياسية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ونزع سلاح الميليشيات وتفكيكها، وإعادة بسط إدارة الدولة، والهوية والجنسية، والعملية الانتخابية، واستتباب الأمن من جديد بدعم من القوات المحايدة، واحترام حقوق الإنسان، والعقوبات وعرقلة حرية التنقل، ومتابعة وسائط الإعلام، والعمل الإنساني.

١١ - واتفق الفريق على عقد اجتماعه المقبل في كوت ديفوار في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.